مركز سيدار
للدراسات القانونية

2025
تاريخ الإصدار

عقب سقوط نظام الأسد شهادة المحامي محمد صبلوح عن زيارته مراكز الاحتجاز والسجون في دمشق- سوريا

23-27 ديسمبر/كانون الأول 2024

Cedar Centre for Legal Studies
CCLS
مركز سيدار للدراسات القانونية

مقدمة

مركز سيدار هو مركز لحقوق الإنسان تأسسس في لبنان عام **2013**. يتطلع المركز إلى رؤية لبنان بلداً حيث تحترم الديمقراطية، والعدالة الإجتماعية، والحقوق القانونية لجميع المواطنين والمقيمين. تتمثل مهمته في تعزيز الفهم القانوني والمناصرة، مما يجعل سيادة القانونية واقعاً ملموساً. يحتوي المركز على وحدات موضوعية مخصصة لحقوق الإنسان والعدالة الإجتماعية والتمكين القانوني، والوساطة والتحكيم ووسائل تسوية النزاعات البديلة والوقاية من التطرف العنيف وتأهيل ضحايا التعذيب.

عقب سقوط نظام بشار الأسد، قام مدير البرنامج القانوني، المحامي محمد صبلوح، برفقة وفد حقوقي في زيارة إلى دمشق من **23** إلى **27** ديسمبر/كانون الأول **2024**، وذلك لزيارة مراكز الإحتجاز والسجون سيئة الصيت في دمشق.

هدفت هذه الزيارة إلى تحقيق الأهداف التالية:
-رصد ظروف الإحتجاز في السجون ومراكز التوقيف السيئة الصيت.
- متابعة قضية المختفين قسريًا وتوثيق الظروف المأساوية في السجون السورية.

يحاول هذا الملف، من خلال شهادة مدير البرنامج القانوني في مركز سيدار، المحامي محمد صبلوح، تقديم صورة عن واقع الاعتقال في سوريا إبان سقوط النظام، استنادًا إلى المشاهدات المباشرة والشهادات التي تم جمعها خلال الزيارة. كما يهدف إلى طرح توصيات للمجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية للعمل على مساءلة المسؤولين عن هذه الجرائم.

فهرس التقرير

السياق العام -- 4
سجون بشار الأسد: جحيم بشري تحت ظل الديكتاتورية --------- 4
تفاصيل الزيارة -- 4
1- المخابرات الجوية (المزة) ------------------------------------ 4
2- فرع فلسطين -- 7
3- فرع الخطيب 215 -- 8
4- فرع الفيحاء -- 9
5- فرع الأمن السياسي في دمشق ----------------------------- 10
6- سجن صيدنايا -- 11
التوصيات -- 13
الخاتمة -- 13

السياق العام:

سجون بشار الأسد: جحيم بشري تحت ظل الديكتاتورية

تُعد سجون نظام الأسد واحدة من أفظع تجليات المأساة السورية، حيث تحولت إلى مواقع لانتهاك حقوق الإنسان بشكل ممنهج، وهو ما يناقض تماماً المبادئ الأساسية التي تكفلها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. فمنذ عقود، تم استخدام السجون كأداة للقمع والتعذيب والإخفاء القسري، مع تعاظم الانتهاكات بشكل غير مسبوق بعد اندلاع الثورة السورية عام 2011 .

إن السجون السورية أصبحت في ظل نظام بشار الأسد أدوات حرب قمعية، يُستهدف فيها المعارضون السياسيون من جميع الفئات الاجتماعية، دون تمييز بين الرجال والنساء والأطفال. وقد تعرض المعتقلون لأسوأ أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، بل وأُجبروا على معايشة ظروف مروعة أدت إلى وفاة الآلاف إما بالإعدام أو نتيجة سوء المعاملة.

تتجسد هذه الانتهاكات في خرق صريح للعديد من المواثيق الدولية التي تضمن حقوق الإنسان، مثل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يضمن حقوق المعتقلين في المعاملة الإنسانية ويُحرّم التعذيب أو المعاملة القاسية أو المهينة. كما أن الاتفاقية ضد التعذيب تُلزم الدول الأطراف بحظر التعذيب في جميع الظروف.

وبالرغم من سقوط نظام بشار الأسد، يبقى مصير العديد من المعتقلين مجهولاً، في وقت تكشف فيه المقابر الجماعية عن بشاعة ما حدث. لكن مع استمرار الكشف عن هذه الحقائق، يبقى الأمل في تحقيق العدالة، سواء من خلال زيارة السجون لتوثيق الانتهاكات أو عبر الضغط على المجتمع الدولي للكشف عن مصير المختفين قسراً، وضمان تعويضات للضحايا وعائلاتهم، والضغط لوقف هذه الممارسات الشنيعة بشكل نهائي.

تفاصيل الزيارة

1- المخابرات الجوية (المزة)

يقع سجن المخابرات الجوية في منطقة المزة بدمشق، ويُعد من أكثر الأماكن رعبًا للمعتقلين بسبب الظروف القاسية التي يواجهونها، سواء كانوا من السوريين أو الأجانب. يضم السجن عدة أفرع مخصصة للتحقيق، ويشمل مراكز خاصة للرجال والنساء على حد سواء. يفتح السجن أبوابه ليكون الوجهة الأولى للكثير من المعتقلين، وخاصة أولئك الذين يُعتبرون تهديدًا للنظام السوري أو الذين لديهم علاقة مع جهات خارجية. ولأن المخابرات الجوية تعتبر من الأجهزة الأمنية الرئيسية، فهي تستقبل المعتقلين من مختلف المناطق، وتقوم بإجراء التحقيقات الأولية معهم، قبل أن يتم تحويلهم إلى الأفرع الأخرى مثل فرع فلسطين أو غيره من المراكز المتخصصة.

داخل السجن، يتعرض المعتقلون لأبشع أنواع التعذيب، والتي تشمل الضرب المبرح، الصدمات الكهربائية، والحرمان من النوم والطعام، بل وتصل إلى حد تعذيب السجناء بأساليب نفسية قاسية. هذه الأساليب تُستخدم لانتزاع الاعترافات أو للحصول على معلومات عن المعارضين للنظام، وتُعتبر جزءًا من آلة القمع التي يعتمد عليها النظام في معالجة المعارضات السياسية أو الإعلامية.

رسائل من خلف القضبان

في زيارتنا إلى هذا السجن، قمنا بتوثيق عدد من الصور التي تكشف عن الظروف المأساوية في السجن، بما في ذلك غرف الانفرادية التي توصف بأنها أماكن قاسية ومظلمة، حيث لا يتلقى السجين أي تواصل بشري أو فرصة للخروج من زنزانته الصغيرة. كما قمنا بتوثيق وضع سجن النساء الذي لا يختلف كثيرًا عن سجن الرجال من حيث القسوة والظروف غير الإنسانية.

في سجن النساء، لفت انتباهنا كتابة لامرأة في الخمسينات من عمرها، عبّرت فيها عن حنينها لأولادها وأحفادها. تساءلنا: ماذا يريد نظام بشار الأسد من امرأة في مثل هذا العمر؟ وفي مشهد آخر، رأينا دمى أطفال ملقاة في مكان مظلم، في وقت كان من المفترض أن يعيش فيه الأطفال في بيئة آمنة، يتعلمون وينشأون في ظروف تكفل لهم حقوقهم، وهو حق مكفول لهم وفقاً للمواثيق الدولية.

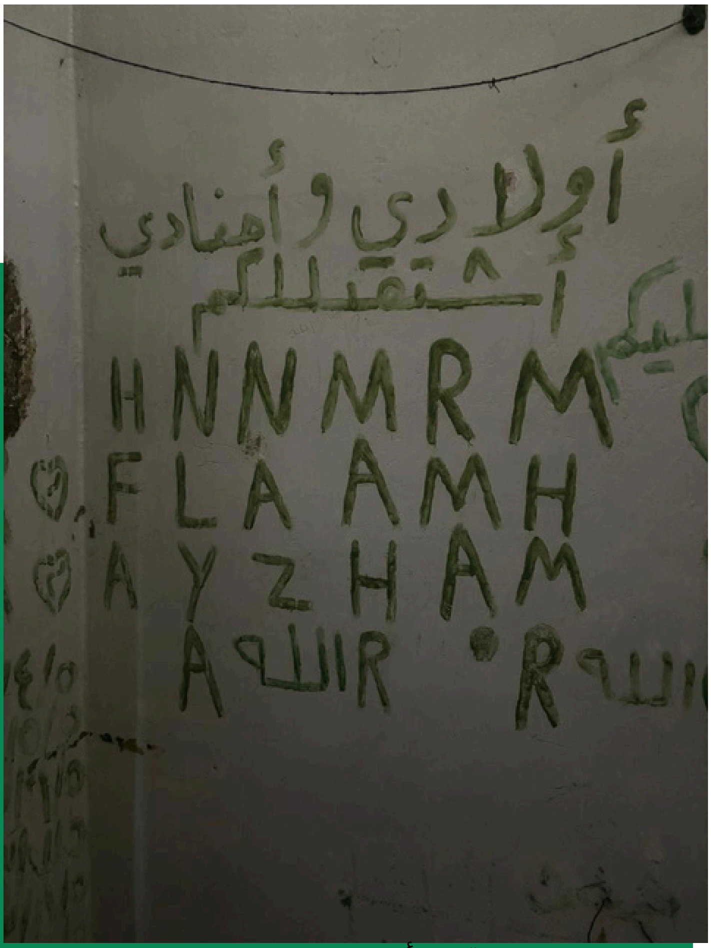

رسالة لامرأة من خلف القضبان

الظروف في سجن المخابرات الجوية تجعل من هذا المكان رمزًا للوحشية في التعامل مع المعتقلين. فبالإضافة إلى المعاملة القاسية، هناك العديد من القضايا التي تتعلق بالمختفين قسريًا الذين يُحتجزون في هذا السجن. العديد من المعتقلين، وخاصة الأجانب، يُحتجزون في هذا السجن خلال فترات التحقيق الأولية قبل أن يتم نقلهم إلى أماكن أخرى. إن هذا النوع من الاحتجاز هو جزء من استراتيجية النظام السوري في فرض السيطرة على المعارضين، واستخدام التعذيب كوسيلة لتخويف الآخرين وإسكات أي أصوات تعارض سياساته.

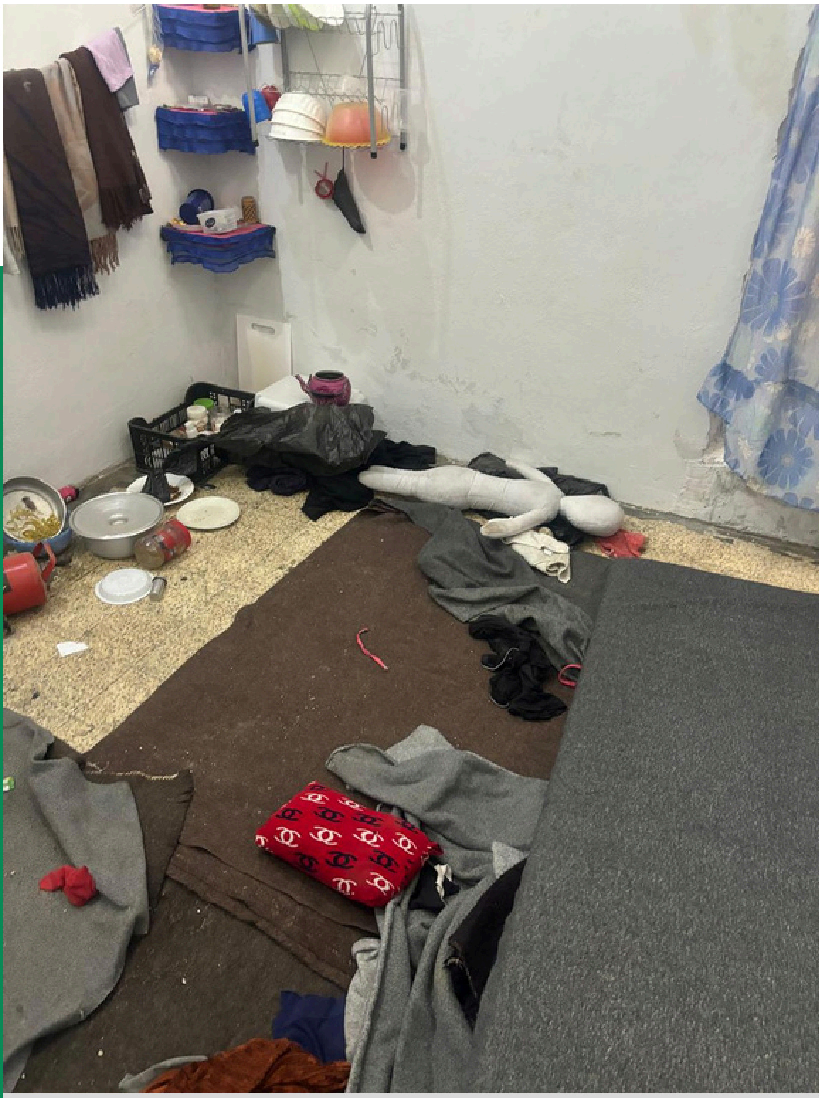

الامهات والأطفال خلف القضبان

أثناء زيارتنا، لاحظنا أن جزءًا من المبنى كان متضررًا بفعل حريق اندلع في السجن في وقتٍ ما. هذا الحريق أدى إلى تدمير العديد من المستندات والملفات التي كانت تحتوي على معلومات حول المعتقلين. رغم هذا الضرر، إلا أن البيانات التي تخص المعتقلين كانت تحت إشراف وزارة الإعلام، وقد تم وعدنا بأنهم سيقدمون لنا كافة البيانات بعد ثلاثة أشهر من الحصول على الأذونات والترخيصات اللازمة. هذه الوعود تثير تساؤلات حول حجم المعلومات التي تم إخفاؤها أو تدميرها في الحريق، وحول سبل الوصول إليها في ظل القمع المستمر.

السؤال الذي يطرح نفسه هنا: لماذا لا تُتاح معلومات دقيقة حول المعتقلين، خاصة الأجانب والمختفين قسريًا؟ وكيف يمكن للأمم المتحدة والمنظمات الدولية الضغط على الحكومة السورية لفتح تحقيقات مستقلة وشفافة حول الممارسات في هذه السجون؟ وهل من الممكن أن يكون هناك جهد دولي موحد لتوثيق هذه الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها؟ وتبيان مصير المختفين قسراً المقدرين بالألأف.

2- فرع فلسطين

بعد ذلك، قمنا بزيارة فرع فلسطين، وهو أحد الفروع الأمنية في سوريا ويعتبر من أبرز أماكن التعذيب والتحقيق. يتسم هذا الفرع بسمعة مرعبة نتيجة للممارسات القاسية التي يتمتع بها. خلال زيارتنا لفرع فلسطين، عايشنا واقعًا مأساويًا داخل السجون، حيث يتم ممارسة أبشع أنواع التعذيب على السجناء. الشهادات التي سمعناها من العديد من السجناء تؤكد أن هذا الفرع هو أحد أسوأ الأماكن التي يمكن أن يدخلها أي شخص، بما في ذلك محاكمة الأبرياء بدون وجه حق. يتواجد في الفرع غرف انفرادية تُستخدم لعزل المعتقلين عن العالم الخارجي بشكل قسري، بالإضافة إلى غرف تحقيق يتعرض فيها السجناء لأبشع أنواع الضرب والتعذيب النفسي والجسدي.

من المعروف أن فرع فلسطين يشهد حالات وفاة لمعتقلين، وخاصة الذين يتم تحويلهم إليه بعد انتهاء مدة توقيفهم في أماكن أخرى مثل سجون صيدنايا. إذا كانت فترة التوقيف تنتهي للعديد من السجناء الأجانب، فإنهم غالبًا ما يُحولون إلى هذا الفرع، ويُعتبر معظمهم ضحايا للتعذيب والموت، إذ إن حوالي تسعين بالمئة من المعتقلين الذين يتم نقلهم إلى هناك لا ينجون.

الواقع الذي رأيناه في هذا الفرع يعكس انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان، حيث يتم تدمير الوثائق المتعلقة بالمعتقلين لإخفاء الجرائم التي تحدث داخل السجن، وهو ما يتناقض مع المبادئ الأساسية التي تضمنها المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، مثل اتفاقية مناهضة التعذيب التي تحظر هذا النوع من المعاملة القاسية وغير الإنسانية. على الرغم من هذه الظروف، كانت هناك أدلة واضحة على الاستخدام المفرط للقوة وانتهاك الحريات الأساسية للمعتقلين.

أما بالنسبة للطابق الأخير من فرع فلسطين، فقد اكتشفنا وجود شقة فاخرة تعود إلى اللواء قائد الفرع، حيث تم العثور على بعض المستندات التي تتعلق بإدارة الفرع وملفات حول أنشطة المخابرات. هذا يكشف عن التفاوت الصارخ بين معاملة السجناء والرفاهية التي يتمتع بها القادة في هذا الفرع.

من خلال ما شهدناه، يمكن القول أن فرع فلسطين هو أحد أكثر الأماكن المظلمة في نظام بشار الأسد، ويجب أن يحاسب المسؤولون عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي كانت تحدث فيه.

مقاطع مصورة لفرع فلسطين.

فرع فلسطين من الخارج

3- فرع الخطيب 215

فرع الخطيب هو أحد الفروع السيئة السمعة في نظام بشار الأسد، ويُعتبر واحداً من أكثر الأماكن قسوة في السجون السورية. يتواجد هذا الفرع تحت الأرض، ما يجعله معزولاً عن العالم الخارجي ولا يصل إليه الضوء الطبيعي. يصف المعتقلون الذين مروا بتجربة السجن هناك أن ظروف الحياة داخل السجن مرعبة، حيث يفتقر السجناء إلى أبسط حقوق الإنسان، ويعانون من العزل، والظروف الصحية السيئة، والمعاملة الوحشية.

غرف التحقيق داخل هذا الفرع تُعدّ من بين الأسوأ، حيث يُمارس التعذيب بشكل ممنهج على المعتقلين. هناك شائعات تقول إن المقولة الشهيرة في السجن هي: "فلان تم تحويله إلى المطبخ"، مما يعني أنه في الغالب لن يخرج المعتقل على قيد الحياة. بعد مرور يوم أو أكثر، غالبًا ما يُكتشف أن الشخص الذي أُخذ إلى المطبخ قد قُتل، وتظهر جثته في ظروف مروعة، مع آثار التعذيب القاسي التي تصل إلى تقطيع الأطراف.

عندما خرج المعتقلون من فرع الخطيب، كانوا في حالة هستيرية، معتقدين أن النظام قد جاء ليعدمهم، حتى إذا تم إخبارهم أن النظام قد سقط وأنهم في أمان. يشير السجناء إلى أنه عند تحريرهم، تم إخراجهم بحالة ذهول وصدمة نفسية نتيجة ما عايشوه من تعذيب نفسي وجسدي.

هذه الممارسات تعكس الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك الاعتقال التعسفي، التعذيب، والمعاملة اللاإنسانية. ما حدث في فرع الخطيب هو جزء من نظام قمعي منهجي يسعى لترويع الشعب وتدمير أي مقاومة أو اعتراض.

مقاطع مصورة من موقع فرع الخطيب 215

4- فرع الفيحاء

إن التجارب التي تم الحديث عنها داخل الفروع الأمنية في دمشق، مثل فرع الفيحاء، تبرز واقعًا مريرًا من التعذيب والظلم، حيث تمثل هذه الأماكن نموذجًا صارخًا لانتهاك حقوق الإنسان. يشير الحديث عن الصور التي تُظهر الحديد المعلق على الجدران واستخدامه في تعذيب الموقوفين، إلى صورة وحشية لا تقتصر على التعدي الجسدي فقط، بل تشمل أيضًا تدمير النفوس وفرض أجواء من الخوف والترهيب.

غرف الانفراد، التي تم وصفها في الحديث، تكشف عن طبيعة المعاملة التي يتعرض لها السجناء، إذ يتنقلون من مكان إلى آخر في سجون متنقلة لا تلتزم بأبسط المعايير الإنسانية. هذه الظروف لا تقتصر على كونها شكلًا من أشكال القمع السياسي، بل تتجاوز ذلك لتصبح ممارسة لأساليب تعذيب ممنهجة تهدف إلى كسر إرادة الأفراد وتجريدهم من إنسانيتهم.

غرفة منفردة داخل فرع الفيحاء

الحديث عن الحديد الذي يعلق على الجدران، وارتباطه بالتعذيب الجسدي والنفسي، يتماهى مع صور من معسكرات الاعتقال المأساوية التي عُرفت في فترات مظلمة من التاريخ. عندما يتم تأكيد استخدام هذا النوع من الأدوات القاسية على أجساد الموقوفين، يكون ذلك تجسيدًا للسلطة المطلقة التي لا تتورع عن انتهاك الحقوق الأساسية للإنسان. فالإصابات التي تظهر على أجساد الموقوفين من أثر الحديد على الأكتاف والجسم، هي دليل ملموس على مدى الوحشية التي تمارس في هذه الفروع.

لا يقتصر الأمر على المعاناة الجسدية، بل يمتد أيضًا إلى معاناة نفسية وذهنية، حيث يُفرض على الأفراد العيش في حالة من العزلة والخوف المستمر. غرف الانفراد تُعتبر من أسوأ وسائل التعذيب النفسي، إذ يتم فيها حرمان السجين من التفاعل مع الآخرين لفترات طويلة، مما يؤدي إلى تدهور حالته النفسية بشكل حاد.

الأهم من ذلك، أن هذه الممارسات تشكل انتهاكًا صارخًا للمواثيق والمعاهدات الدولية التي تهدف إلى حماية حقوق الإنسان. من أبرز هذه المعاهدات "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" الذي يحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللا إنسانية أو المهينة، وكذلك "اتفاقية مناهضة التعذيب" التي تلتزم الدول الأطراف فيها بعدم ممارسة أو السماح بالتعذيب تحت أي ظرف كان.

إن انتهاك هذه المواثيق ليس مجرد تجاوز للقانون الدولي، بل هو جريمة ضد الإنسانية. فالمجتمع الدولي ملزم بتحمل مسؤولية الوقوف في وجه هذه الانتهاكات، والعمل على محاسبة المسؤولين عنها. من خلال تسليط الضوء على هذه الانتهاكات، يمكن أن تكون هناك فرصة لفتح آفاق للعدالة والمحاسبة، والضغط على الحكومات والمؤسسات الدولية لتحقيق تغيير فعلي.

في النهاية، من الضروري أن تظل هذه القضايا في دائرة الضوء، وأن يتم التركيز على دعم الضحايا ومحاسبة المسؤولين، حتى نتمكن من ضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل، وتحقيق العدالة لأولئك الذين عانوا من أسوأ أنواع القمع والتعذيب.

لقطات مصورة من فرع الفيحاء

5- فرع الأمن السياسي في دمشق

تجسد قضية م.أ. واحدة من أبشع الممارسات التي يتعرض لها المعتقلون في سوريا، خاصة النساء. فبعد تسليمها إلى نظام بشار الأسد من قبل الجيش اللبناني، اختفت قسريًا في فرع الأمن السياسي بدمشق، بينما تجاهلت السلطات جميع المطالبات بالكشف عن مصيرها. تعكس هذه الحادثة نمطًا ممنهجًا من القمع والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، الذي يميز عمل الفروع الأمنية في سوريا.

ما حدث مع م.أ. يسلط الضوء على حجم الانتهاكات التي تتعرض لها النساء في سياق النزاع السوري. فبالإضافة إلى التعذيب الجسدي والنفسي الذي يطال المعتقلين، يتم استخدام النساء كأدوات للضغط والتخويف، حيث يُحتجزن في ظروف قاسية للغاية، ويُمارس عليهن تعذيب نفسى وجسدي قد يطال كرامتهن وإنسانيتهن. يتعرضن للاختفاء القسري، حيث يتم تدمير سجلاتهن ورفض تسجيلهن في أي قاعدة بيانات رسمية، مما يجعل من الصعب تتبع مصيرهن أو المطالبة بحقوقهن.

إن التعامل مع النساء المعتقلات والمختفيات قسريًا على هذا النحو يتنافى مع أبسط المبادئ الإنسانية ويُعد انتهاكًا صارخًا للعديد من الاتفاقيات الدولية. من بين هذه المعاهدات "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" و"اتفاقية مناهضة التعذيب"، التي تهدف إلى حماية جميع الأفراد من التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة، بصرف النظر عن جنسهم أو مكانهم. والممارسات التي تجري في السجون والمعتقلات السورية، وخاصة ضد النساء، هي خرق فاضح لهذه المعاهدات، وتؤكد على حالة من الفوضى القانونية التي تسود في ظل غياب آليات المحاسبة والمساءلة.

الظروف التي تحيط بقضية م.أ. وآلاف النساء اللواتي يتعرضن لمثل هذه الانتهاكات تشير إلى غياب حقوق المرأة في مناطق النزاع، حيث تتعرض النساء للحرمان من حقوقهن الأساسية مثل الحق في الحياة، الحق في المحاكمة العادلة، الحق في معرفة مصيرهن، بل وأحيانًا الحق في العيش الكريم. هذه الممارسات تسلط الضوء على التمييز الذي تتعرض له النساء في المجتمع السوري، حيث يُعتبر اختفاؤهن قسريًا وتعرضهن للتعذيب جزءًا من استراتيجيات القمع والتخويف.

وفي هذا السياق، يبقى السؤال الأساسي: كيف يمكن للمجتمع الدولي والمنظمات الحقوقية أن تضمن محاسبة النظام السوري على هذه الانتهاكات، خاصة ضد النساء، وضمان تحقيق العدالة للمعتقلين والمختفين قسريًا؟ كما أن هناك حاجة ماسة لتسليط الضوء على دور المجتمع الدولي في الضغط من أجل فتح تحقيقات مستقلة وشفافة في قضايا الاختفاء القسري، وتحقيق العدالة للضحايا وعائلاتهم، وضمان محاكمة المسؤولين عن هذه الجرائم.

فرع الأمن السياسي

6 - سجن صيدنايا

زيارة سجن صيدنايا، الذي يعتبر من أبرز وأكبر السجون في سوريا، كشفت لنا عن مشاهد صادمة ومرعبة تؤكد حجم الانتهاكات والفظائع التي تحدث خلف جدرانه. يعتبر صيدنايا نقطة النهاية للمعتقلين الذين ينتهي بهم المطاف بعد المرور بمراحل التحقيق في الأفرع الأمنية، حيث يتم نقلهم إليه بعد انتهاء التحقيقات لانتظار محاكماتهم أو تنفيذ عقوباتهم، خاصة لأولئك الذين يتم توجيه تهم كبيرة لهم. لكن ما اكتشفناه في زيارتنا لهذا السجن يتجاوز مجرد ظروف الاحتجاز؛ لقد واجهنا مشاهد من المعاملة اللاإنسانية والتعذيب الوحشي.

عند دخولنا السجن، لاحظنا وجود مكبس في الطابق الأرضي، الذي بحسب شهادات العديد من المعتقلين السابقين، كان يستخدم في سحق المعتقلين بطريقة قاسية، مما يثير العديد من التساؤلات حول الغرض من وجود هذا الجهاز في سجن مخصص للأفراد المعتقلين قسريًا. أما في الطابق السفلي، فقد عثرنا على منشرة تحتوي على تراب أحمر غامق، وهو لون يعكس الدماء، ما دفعنا للاستفسار عن سبب وجود هذا التراب، وتبين أنه كان يُستخدم لنشر أعضاء المعتقلين الذين تعرضوا لتعذيب شديد.

الصور التي التقطناها داخل السجن، وخاصة تلك التي تُظهر الغرف المكتظة والتي تفتقر إلى أدنى مقومات الحياة الكريمة، كانت تجسد بشاعة ما يعانيه السجناء في هذا المكان. بعض الغرف كانت مغطاة بالتراب والأوساخ، بينما كانت الحشرات والظروف الصحية المتردية تزداد سوءًا. وقد أكدت الشهادات أن العديد من السجناء كانوا يعانون من تدهور حالتهم الصحية بشكل خطير، في ظل غياب الرعاية الطبية والمعاملة الإنسانية.

وعند النزول إلى الطابق السفلي، حيث الغرف الانفرادية، كانت الظروف أسوأ بكثير. ما شهدناه هناك كان بمثابة إثبات مادي لما يعانيه المعتقلون من ظروف لا إنسانية، حيث كانت المساحات ضيقة جدًا، ولا تسمح حتى بالسجين بأن يمد جسده بشكل طبيعي. أما الانفرادية، فكانت تتسم بالعزلة التامة، حيث يبقى السجين حبيس زنزانته الصغيرة لفترات طويلة دون أي تفاعل مع العالم الخارجي.

أطراف اصطناعية داخل سجن صيدنايا

أكثر ما كان يثير القلق هو شهادات المعتقلين الذين تم الإفراج عنهم، إذ أشاروا إلى أن الكثير منهم بقي محتجزًا لفترات تمتد من 2018 إلى 2024 دون أن يتمكنوا من رؤية الضوء في نهاية النفق. بعضهم ظل في حالة خوف دائم، إذ كان القلق يساورهم من أن يتم نقلهم إلى فرع فلسطين أو إلى مواقع أخرى حيث يواجهون التعذيب الشديد والتهديد بالموت.

ما يحدث في سجن صيدنايا هو انتهاك صارخ للقوانين الدولية وحقوق الإنسان، كما تتعارض هذه الممارسات مع العديد من المواثيق الدولية التي تحظر التعذيب والمعاملة القاسية أو المهينة. فحسب "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية" و"اتفاقية مناهضة التعذيب"، فإن التعذيب يجب أن يُمنع تحت أي ظرف من الظروف، ويجب أن يُحترم كرامة الإنسان في جميع أنحاء العالم.

تعتبر هذه الزيارة شهادة حية على الفظائع التي تمارس في سجون النظام بشار الأسد، والتي تمثل جزءًا من منظومة القمع التي يواجهها آلاف المعتقلين، سواء كانوا سوريين أو لبنانيين أو من جنسيات أخرى. كما تشير الأرقام الأولية إلى أن ما يقارب **412,000** شخص تم احتجازهم في السجون، مع العلم أن أكثر من **70,000** منهم يُعتبرون في عداد المختفين قسريًا. هذه الأرقام تعكس مأساة إنسانية تتطلب تحركًا دوليًا عاجلًا.

من خلال زياراتنا المستقبلية، نأمل أن نتمكن من توثيق المزيد من الانتهاكات وجمع معلومات أكثر دقة حول المعتقلين والمفقودين. وفي هذا السياق، يبقى العمل المستمر في تقصي الحقائق وتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان هو السبيل لتحقيق العدالة. إن أهمية احترام حقوق الإنسان وحمايتها هي الأساس لبناء مجتمع يسوده العدل والسلام، ويتطلب من المجتمع الدولي تقديم الدعم اللازم للضغط على الأنظمة المتورطة في مثل هذه الممارسات القمعية لمحاسبة المسؤولين عنها وضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل.

من داخل سجين صيدنايا.

التوصيات:

1.**فتح تحقيقات دولية مستقلة:** نطالب بفتح تحقيقات دولية مستقلة حول الانتهاكات التي تم توثيقها في هذا التقرير، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم.

2.**الكشف عن مصير المختفين قسريًا:** نطالب الحكومة السورية بالكشف الفوري عن مصير المختفين قسريًا وتسهيل وصول المنظمات الدولية إلى السجون ومراكز الاحتجاز.

3.**تقديم الدعم للضحايا:** نطالب المجتمع الدولي بتقديم الدعم النفسي والمادي للضحايا وعائلاتهم، وضمان حصولهم على التعويضات المناسبة.

4.**ضمان عدم الإفلات من العقاب:** نطالب بإنشاء آليات دولية لضمان محاسبة جميع المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان في سوريا.

الخاتمة:

تسلط هذه الزيارة الضوء على حجم الانتهاكات الجسيمة التي تعرض لها الشعب السوري في ظل نظام بشار الأسد، خاصة في السجون ومراكز الاحتجاز التي تحولت إلى أماكن للتعذيب والإخفاء القسري. لقد وثق الفريق الحقوقي ظروفًا مأساوية تعكس انتهاكًا صارخًا للقوانين الدولية، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب.

إننا نؤكد على ضرورة تحرك المجتمع الدولي للضغط على الحكومة السورية للكشف عن مصير المختفين قسريًا، ومحاسبة المسؤولين عن هذه الجرائم. كما نطالب بتقديم الدعم النفسي والمادي للضحايا وعائلاتهم، وضمان عدم تكرار هذه الانتهاكات في المستقبل. نأمل أن يساهم هذا التقرير في دفع عجلة العدالة، وتحقيق السلام والاستقرار في سوريا.

للتواصل:

+96181490607 - +9616433288

info@ccls-lebanon.org

ccls-lebanon.org

ساحة النور، ماجدة سنتر، الطابق 9، طرابلس - لبنان